الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«ألافكو» تفوز بمزايدة لشراء وإعادة تأجير طائرة لـ «الكويتية»

أعلنت شركة ألافكو لتمويل وشراء وتأجير الطائرات عن فوزها بمزايدة طرحتها شركة الخطوط الكويتية لشراء وإعادة تأجير طائرة واحدة من طراز «بوينغ 300ER_B777» لمدة 12 سنة، حيث يبلغ سعر الطائرة وفقا لقائمة الأسعار المعلنة لعام 2018 من شركة «بوينغ» 361 مليون دولار (ما يعادل 110 ملايين دينار).

وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، أن الأثر المالي لهذه الصفقة سينعكس على بيانات الشركة المالية ابتداء من الربع الرابع للعام المالي الذي سينتهي في 30 سبتمبر 2018، وستستمر لمدة 12 عاما.

خلال شهر.. 160 مليون دولار تدفقت في يوليو الماضي

أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي في تاريخ البورصة

علاء مجيد

شهدت بورصة الكويت أكبر تدفق شهري للاستثمارات الأجنبية في تاريخها خلال شهر يوليو المنتهي الثلاثاء الماضي، حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 160 مليون دولار (48,4 مليون دينار) خلال تعاملات الشهر.

ومنذ بداية العام وخلال سبعة أشهر، قام الأجانب بضخ 350 مليون دولار (ما يزيد على 104 ملايين دينار) في الأسهم الكويتية كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة وتتخطى تلك القيمة إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت للبورصة خلال السنوات الثلاث الماضية وتقترب بالعام الحالي من أكبر استثمارات سنوية تدفقت للبورصة الكويتية في تاريخها في 2014 والتي تخطت 600 مليون دولار.

وكانت أسعار النفط قد تخطت 100 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام 2014.

وتمثل تعاملات شهر يوليو وحدها 90٪ من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للبورصة الكويتية خلال النصف الأول من العام الحالي.

وتركزت مشتريات الأجانب خلال الشهر الماضي من خلال محافظ المؤسسات والشركات التي حققت فائض شراء بقيمة 54 مليون دينار (178 مليون دولار). في المقابل حققت صناديق الاستثمار والأفراد صافي تعاملات ببيعي بقيمة 4,1 ملايين دينار و1,7 مليون دينار على التوالي.

فورة يوليو

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها لشهر يوليو الماضي على ارتفاع جماعي في أداء كل مؤشراتها وذلك مقارنة مع أدائها لشهر يونيو، حيث ارتفعت مؤشرات السوق العام والسوق الأول والسوق الرئيسي بنسب بلغت 5,7٪، 8,0٪، 1,4٪ على التوالي.

كما ارتفاع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 98٪ إلى 26,6 مليون دينار خلال شهر يوليو بالمقارنة مع 13,4 مليون دينار لشهر يونيو، كما ارتفع أيضا المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 122٪.

ويأتي انتعاش السيولة في يوليو بالتزامن مع انطلاق الربع الثالث وبعد 3 أشهر من تقسيم البورصة في أبريل الماضي والإعلان عن أخبار ايجابية من الترقي لمؤشر فوتسي راسل للاسواق الناشئة في سبتمبر المقبل ومراجعة الانضمام لمؤشر MSCI للاسواق الناشئة في مايو من العام المقبل.

وكانت شركة هيرميس قد توقعت في تقرير سابق لها تدفق 2,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية الى البورصة الكويتية خلال العامين المقبلين وحتى مايو 2020 نتيجة انضمام السوق الى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة متوقعة تدفق 900 مليون دولا بعد تفعيل الانضمام لمؤشر فوتسي في سبتمبر المقبل و1,5 مليار دولار في حال الانضمام لمؤشر مورجان ستانلي للاسواق الناشئة MSCI بعد المراجعة في مايو من العام المقبل وإقرار الانضمام في مايو 2020.

الكويتيون

كثف الكويتيون من مبيعاتهم للأسهم خلال شهر يوليو، حيث زاد البيع عن الشراء بقيمة 68,7 مليون دينار (ما يعادل 226 مليون دولار) ليزيد من خروج الاستثمارات الكويتية من البورصة منذ بداية لتقارب 120 مليون دينار من الاستثمارات الكويتية التي غادرت البورصة خلال السبعة أشهر الأولى من 2018 بما يقارب 400 مليون دولار تقريبا.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال يوليو الماضي وصول مشتريات الأفراد الكويتيين إلى 231 مليون دينار مقابل مبيعات بـ 253 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم بيع بقيمة 22,2 مليون دينار لتتآكل كل مشتريات الكويتيين خلال النصف الأول من العام الحالي. وسجلت الصناديق الاستثمارية المحلية صافي شراء ضعيف على الأسهم خلال يوليو بقيمة 924 ألف دينار بما يتخطى 3 ملايين دينار بقليل بعد تسجيل عمليات شراء بقيمة 52,3 ملايين دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 51,4 مليون دينار.

وتركز زخم عمليات البيع لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي أخرت 42,3 مليون دينار (140 مليون دولار) من استثماراتها في البورصة خلال يوليو الماضي بعد ان وصلت عمليات البيع لديها الى 163 مليون دينار مقابل عمليات شراء بـ 121 مليون دينار.

الخليجيون

شهد شهر يوليو استكمال المشتريات القوية للمستثمرين الخليجيين والتي عادت في يونيو الماضي لتتزامن مع مشتريات الأجانب القوية، حيث ضخوا قرابة 68 مليون دولار خلال تعاملات الشهر الماضي ليكون بذلك اجمالي ما تدفقت من استثمارات الخليجيين خلال السبعة اشهر الاولى من العام الحالي للبورصة الكويتية 14,6 مليون دينار بما يقارب 50 مليون دولار.

ويأتي صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال السبعة أشهر الأولى من العام الحالي بدفع من مشتريات المؤسسات والشركات والتي وصل صافي مشترياتهم خلال الشهور السبعة الى 15 مليون دينار بعدما ادخلوا 20,3 مليون دينار من الاستثمارات الى البورصة الشهر الماضي ليحولوا صافي استثماراتهم البيعي خلال النصف الأول الى شراء منذ بداية العام.

الكويتيون أخرجوا 400 مليون دولار من استثماراتهم في البورصة منذ بداية 2018

تدفق الاستثمارات الأجنبية تزامن مع تضاعف معدل السيولة اليومي الشهر الماضي

خلال مؤتمر استعراض الحساب الختامي عبر الإنترنت

الحجرف يستعرض مستقبل الاقتصاد الكويتي مع المؤسسات العالمية

د.نايف الحجرف وقياديو وزارة المالية خلال المؤتمر

عقد وزير المالية د.نايف الحجرف مؤتمرا مباشرا على الإنترنت مع المجتمع المالي والاقتصادي المحلي والعالمي لعرض بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2017/ 2018، سعيا من الإدارة المالية للدولة في نقل بياناتها بشفافية ومهنية عالية والتواصل المباشر مع المجتمع المالي في الكويت والمنطقة ومع المهتمين بالمالية العامة للكويت في جميع أنحاء العالم، بحسب بيان صحافي لوزارة المالية أمس.

حضر المؤتمر مشاركون من 70 مؤسسة مالية إقليمية وعالمية، شملت مؤسسات مالية من هونغ كونغ وسنغافورة والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وتم توجيه أكثر من 20 سؤالا من قبل المشاركين لوزير المالية مباشرة. وتنوعت الأسئلة ما بين المتعلقة بالأداء السنوي للسنة المالية الماضية والحالية وبين تلك المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية المستقبلية للكويت.

ومن المؤسسات المالية التي شاركت في المؤتمر، بنك الكويت الوطني، بنك اتش اس بي سي، ان بي كي كابيتال، فرانكلين تمبلتون، المركز المالي الكويتي، بنك سيكو (البحرين)، بنك بوبيان، وكالة فيتش، الأهلي كابيتال (السعودية)، بنك أبوظبي التجاري، مجموعة الشال الاستثمارية القابضة، إي أف جي هيرميس، دارك هورس كابيتل (سنغافورة)، ج. ب. مورغان، تي رو برايس (الولايات المتحدة)، وشركات ومؤسسات مالية أخرى.

وتعد الكويت من أولى الدول في الشرق الأوسط التي تعقد مثل هذه المؤتمرات على الإنترنت لشرح المالية العامة، وهذه هي الجلسة الثانية التي تعقدها الوزارة خلال العام 2018، بعد أن عقدت جلستها الأولى في يناير 2018 لعرض ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية 2018/2019.

وقد قام الوزير الحجرف أثناء الجلسة بعرض وشرح بيانات الحساب الختامي، ومن أبرز ملامح الحساب الختامي ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 22,1٪ حيث بلغت 16 مليار دينار منها 11٪ إيرادات غير نفطية بلغت 1,7 مليار دينار مسجلة ارتفاعا 21,7٪ أما إجمالي المصروفات فبلغت 19,24 مليار دينار بانخفاض 3,3٪ سنويا. وبلغ العجز، بعد استقطاع 10٪ من الإيرادات، 4,8 مليارات دينار بانخفاض 18,1٪ عن الحساب الختامي للسنة الماضية وبانخفاض 38,6٪ عن موازنة السنة المالية 2017/2018.

خلال مؤتمر المحللين الذي عقد أول من أمس

الناهض: إستراتيجية «بيتك» تركز على دعم الاقتصاد الكويتي

مازن الناهض

فهد المخيزيم

شادي زهران

زهران: مخصصاتنا ستنخفض مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9

المخيزيم: نتعاون مع شركاء عالميين مثل مايكروسوفت للحفاظ على حداثة أنظمتنا

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض في كلمته خلال مؤتمر المحللين أول من أمس: فيما يتعلق بالأداء المالي فإن إستراتيجية «بيتك» تنصب في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الشامل، واضاف الناهض: قام «بيتك» بتمويل العديد من المشاريع الكبرى في الكويت والدول الأخرى التي يمارس فيها البنك أنشطته بما في ذلك تمويل مبنى الركاب رقم 2 لمطار الكويت الدولي وإنشاء جسر شناكالي في تركيا. وأكد ان «بيتك» يتمتع بمركز قيادي وريادي في سوق الصكوك والخدمات المالية الإسلامية بشكل عام، وقد أدت الخبرة الواسعة التي تتمتع بها مجموعة بيتك في إصدار الصكوك الى اعتبار البنك واحدا من أكثر البنوك ثقة ومصداقية وسمعة عالية من قبل كبرى المؤسسات والحكومات العالمية.

وأشار الناهض إلى أن البنك مازال يركز على جودة أصول البنك وتحسين مستوى المنافسة، حيث شهد تحسنا ملحوظا خلال تلك الفترة فيما ينصب التركيز بشكل كبير أيضا على الاستثمار في التكنولوجيا وتحول البنك الى التكنولوجيا الرقمية. حيث ينتهج البنك أسلوب التركيز على العميل بشكل رئيسي من خلال تبني أفضل أساليب التطور التقني. كما كثف بيتك من الاستثمار في هذا المجال سواء على الصعيد الداخلي أو من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وذلك لتوفير أفضل وأحدث التقنيات المفيدة للعملاء.

من ناحية أخرى، قال رئيس المالية لـ«بيتك» شادي زهران إن الدوافع الرئيسية وراء ارتفاع مخصصات البنك خلال النصف الأول من العام الحالي ترجع الى النظرة المستقبلية للعقار الخليجي وما نتج عنه من زيادة مخصصات البنك للاستثمارات العقارية إلى 63,7 مليون دينار لتمثل النصيب الأكبر من إجمالي المخصصات البالغ 98 مليون دينار.

وفيما يخص تطبيق IFRS9، أشار زهران الى أن بنك الكويت المركزي لم يتبن بعد تطبيق المعيار بشكل كامل، وقد تم استبدال المتطلبات الخاصة بخسارة الائتمان المتوقعة على محافظ التمويل بمتطلبات خسائر الائتمان الخاصة ببنك الكويت المركزي.

وعلى أي حال فقد قمنا بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية 9 داخليا في جميع بنوك المجموعة ونتائج احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية الصادرة بخصوص تسهيلات التمويل والتي تعتبر أقل بشكل كبير من المخصصات الحالية.

وقال فهد المخيزيم، رئيس الاستراتيجية للمجموعة ان بيتك مازال يحتفظ إما بالمركز الأول أو الثاني بين منافسيه في الأسواق المحلية والإقليمية، وذلك لكونه أول وأكبر بنك التزاما بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في الكويت وثاني أكبر بنك عالميا من حيث الأصول. أما فيما يتعلق بانتشارنا الجغرافي فإنه يوجد لدينا 399 فرعا في تركيا و59 فرعا في الكويت و14 فرعا في ماليزيا و10 فروع في البحرين و5 فروع في ألمانيا وفرع واحد في المملكة العربية السعودية.

وكجزء من نقاط القوة لدى بيتك مستقبلا وبالإضافة إلى العلاقة المتينة والطويلة وقاعدة العملاء الضخمة فإنه توجد لدينا اتفاقيات مع الشركاء الرئيسيين مثل مايكروسوفت وذلك للمحافظة على حداثة وجودة أنظمتنا والحصول على أحدث التقنيات بما ينعكس إيجابيا على ما نقدمه من خدمة للعملاء. كما أن هذا الأمر يتماشى مع العديد من العقود الأخرى المتنوعة مع موردي الحلول التكنولوجية العالميين.

«ميد»: الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل أمر خطير

ارتفاع أسعار النفط يضعف تنفيذ الإصلاحات في الخليج

محمود عيسى

تواصل مجلة ميد تسليط الضوء على حاجة دول الخليج الى المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية شأنها في ذلك شان العديد من المؤسسات البحثية والاستشارية والبنوك الاستثمارية، وأشارت الى ان من الامور الخطيرة وغير المستدامة أن تظل هذه الدول معتمدة على سلعة واحدة هي النفط كمصدر وحيد للدخل.

وقالت «ميد» في تحليل لكبير المحللين ريتشارد ثومسون إن فكرة الإصلاح الاقتصادي ليست جديدة في دول الخليج، ولكن اذا أريد تطبيقها في منطقة تعتمد على الصادرات النفطية والإنفاق الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي، فان ذلك يصبح من الأمور التي يصعب تحقيقها.

وقال الكاتب إن خفض الدعم الحكومي الذي يبقي أسعار الوقود والماء والكهرباء عند حدودها الدنيا في السوق المحلي يصيب العقد الاجتماعي بين الحكومة والمجتمع في الصميم، نظرا لحساسيته من الناحية السياسية، وينطبق هذا القول ايضا على الخطوات التي قد تهدف الى تقليص فرص العمل للمواطنين الكويتيين في الدوائر الحكومية، أو حتى خصخصة الصناعات التابعة للقطاع العام، ناهيك عن فرض ضرائب جديدة.

وأضاف:«لكن من الضروري تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الأساسية المهمة في دول مجلس التعاون الخليجي لأنه من غير المستدام والخطير أن تظل معتمدة على سلعة واحدة وعلى الإنفاق الحكومي لضمان استمرار النمو».

ولا شك ان الحكومات الخليجية قد ادركت هذا الامر ونتيجة لذلك عمدت الى استخدام انخفاض أسعار النفط في عام 2014 فرصة للمضي قدما في برامج إصلاحية يجري الحديث بشأنها منذ زمن طويل مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ولكن بعد 3 سنوات من أجندة الإصلاحات، وبالرغم من الكثير من الجهود المبذولة لوضع الأسس من أجل التغيير، ما زال تحقيق التقدم بعيد المنال. وقد كانت الموجة الأولى من الإجراءات التي استهدفت أسعار الوقود، وزيادة الضرائب، وتقليص المشاريع، عبارة عن تعديل مالي مطلوب للغاية من أجل تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة، لكن العمل على صعيد إعادة هيكلة البنى التحتية كانت هذه الدول متخلفة عن الركب.

وانتهى الكاتب الى القول ان تسهيل الحصول على التأشيرات لمدد طويلة بالنسبة للمستثمرين والمحترفين والسماح بملكية المستثمرين الاجانب للشركات بنسبة 100٪ من الامور التي تساعد على التنويع.

2,6 مليون دينار أرباح «المركز» في النصف الأول

أظهرت البيانات المالية لشركة المركز المالي الكويتي ارتفاع أرباح الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 24,7٪ على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة على موقع البورصة أمس، بلغت أرباح الفترة 904 آلاف دينار، مقابل أرباح بقيمة 725 ألف دينار للربع الثاني بالعام السابق.

وبلغت أرباح الشركة في النصف الأول من العام الحالي 2,62 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 2,92 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض نسبته 10,3٪.

وقالت الشركة، في بيانها، إن تراجع أرباح الفترة يعود بشكل رئيسي إلى الزيادة في مجموع المصاريف التشغيلية. وكانت أرباح الشركة تراجعت 21,5٪ في الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 1,72 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 2,19 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2017.